العرب
الثلاثاء 2021/08/24
السنة 44 العدد 12158

الحريّة.. ولو انتحاراً على جناح طائرة

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

في ليل الرابع عشر من أغسطس خرجت على عجل إلى صفحتي الخاصة في الفيسبوك لأكتب "لن تسمح واشنطن بسقوط كابول، إلا أن تقدّم طالبان باتجاهها سيعمل على عزل الحكومة المركزية بالتدريج ما يسمح بفرض شروط طالبان التفاوضية الجارية في الدوحة".

الليل بتوقيت واشنطن هو بداية انبلاج الصباح في القسم الآخر من الكرة الأرضية حيث تقع أفغانستان، كانت كابول قد سقطت بأيدي طالبان وأعلن عن مغادرة رئيسها محمد أشرف غني ومعه مئتا شخصية من قيادات الصف الأول في الحكومة الأفغانية المنهارة.

اليوم وبعد مضي عدة أيام على انقلاب الأمور في أفغانستان وقد آلت إلى دخول يسير لحركة طالبان إلى قلب العاصمة كابول المفرّغة من أعضاء حكومتها، لا أريد أن أتكهّن بأي سيناريو سياسي مستقبلي في البلاد، فالأمور ما زالت غامضة وقابلة للتأويل والاجتهاد ومن ثمّ الخطأ والتصويب في كلا النهجين؛ إلا أني أريد أن أفنّد ما يتقوّله البعض عن هزيمة الولايات المتحدة وخسارتها للحرب في أفغانستان إثر عشرين عاماً أنفقت خلالها تريليوني دولار على جهود تأسيس حكومة مدنية ديمقراطية تسوس البلاد وخسرت ما ينيف على 2500 مقاتل من نخبة مجنّديها وخبرائها العسكريين في حرب "مقبرة الإمبراطوريات"، ولم تفلح.

من هذا المنطلق أجد نفسي راغبة في التحدث عن الانتصار الأوحد الذي يمكن أن يحسب للولايات المتحدة خلال انخراطها العبثي في شؤون ذاك البلد الغارق منذ قرون في حروبه الأهلية، ألا وهو انتصارها للمرأة الأفغانية، وتنظيمها وإنفاقها على حملات التوعية والتمكين والدعم للنساء الأفغانيات بما يزيد على 800 مليون دولار قُدّمت على هيئة منح إلى المجتمع المدني النسوي لدعم تحرّر المرأة الاقتصادي والسياسي، وكذا تأكيدا لشراكتها كقوة فاعلة في الحياة العامة، والأهم من كل هذا تعليم الفتيات منذ الصغر بعد أن كن يحرمن من الخروج إلى المدارس والتعلّم أسوة بأربابهن الصبية.

وخير مثال على ما تقدّم هو ظهور بضع نساء في العاصمة كابول في اليوم الأول لسقوط العاصمة في أيدي طالبان، وبلباس محتشم ولكنه ليس البرقع والشادور الأزرق الشرعي كما تفرضه الحركة، وكن يرفعن شعارات تطالب بالحفاظ على مكاسبهن في التعلّم وحرية القرار والمشاركة السياسية، وهي مواقع تمتّعن بها في السنوات العشرين الأخيرة بدعم من الولايات المتحدة والعالم الغربي الحر.

جهودنا في الولايات المتحدة لحماية وتمكين الفتيات والنساء الأفغانيات ليست منّة لنا عليهن، بل هي أمر يقع في صميم التزامنا بحقوق الفتيات والنساء في كل مكان في العالم تعرّضن فيه للاضطهاد أو التهميش أو انتقاص الحق مهما تضاءل أو تعاظم. كما أن حرية نساء العالم هي جزء لا يتجزأ من حرية نساء الولايات المتحدة، وبالتالي فمن مصالحنا القومية العليا ومسؤولياتنا الأخلاقية دعم حقوق الإنسان في الحرية والديمقراطية والعدالة والتنمية المستدامة، والمرأة هي إنسان أولاً، وتشكّل نصف المجتمع الثري بالطاقات ثانياً، وبالتالي فإن "حقوق الإنسان هي حقوق المرأة أيضاً" (Women's rights are human rights) وهو قول شهير لهيلاري كلينتون أطلقته في كلمتها التي ألقتها خلال حفل افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة لدعم المرأة في العاصمة الصينية بكين العام 2015.

من نافلة القول إن المرأة الأفغانية وقعت فريسة نموذج غير مسبوق من العنف والتهميش والعزل خلال فترة حكم طالبان التي امتدت من العام 1996 وانتهت العام 2001 بدخول الولايات المتحدة البلاد لإسقاط حكمها الثيوقراطي إثر تعرّض العاصمة واشنطن ومدينة نيويورك للهجوم الأبشع والأعظم في التاريخ الأميركي الحديث، هجوم الحادي عشر من سبتمبر الذي شنّه تنظيم القاعدة، وكانت الحركة قد دأبت على إيواء وتدريب عناصر التنظيم على أرضها وفي مغاور تورا بورا.

ومنذ دخول قوى التحالف الغربي بقيادة واشنطن حقق الأفغان، رجالاً ونساء، مكتسبات عديدة في رحلتهم نحو الحرية والدولة المدنية والتعددية من خلال تضحيات الشعب الأفغاني الذي يتمتع بكل مقومات وكفاءات بناء حياة آمنة ومستقرة ومتطورة إذا ما أتيحت له الفرص، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة: إتاحة وتأمين الفرص.

تعود طالبان اليوم لتختطف الساحة السياسية بتسارع منقطع النظير خفي على أعتى أجهزة المخابرات التي خانتها معلوماتها في إمكانية سقوط العاصمة وقد أمّنتها الحكومة الأفغانية بالآلاف من الجنود المجهزين بأحدث العتاد القتالي والدفاعي الأميركي، والمعززين بسنوات من التدريب المتواصل استعداداً لهكذا يوم أتى بأسرع ما توقع الجميع، ووقع كالصاعقة على الرؤوس.

ومع قطع الولايات المتحدة الفوري دعمها المالي عن البلاد إثر سقوط العاصمة، فإن أكثر ما يُخشى هو انقطاع شريان التنمية عما حققه الشعب الأفغاني من مكاسب تحديثاً وإغناءً لحياته المعيشية والاجتماعية. والخوف الأشد يقع على مكتسبات المرأة الأفغانية في التعليم والتمكين الاقتصادي ودمج النساء في عملية السلام من خلال إشراكهن سياسياً في مواقع اتخاذ القرار والقيادات وتأمين استدامة هذه الحال.

فمنذ الاتفاقية التي وقعتها الولايات المتحدة وحركة طالبان في التاسع والعشرين من فبراير العام 2020، تلك التي هيأت الانسحاب التدريجي للقوات الأميركية مقابل التزامات من طالبان بعدم استخدام أفغانستان من قبل أي من أعضائها – أو غيرهم من الأفراد أو الجماعات الإرهابية – لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها، وصولاً إلى ليل الرابع عشر من أغسطس حيث الانسحاب الأميركي الفوضوي والمباغت حين أصبح مسلحو طالبان على أبواب العاصمة بعد أن فرغت السلطة الرسمية فيها وخلا القصر الجمهوري من أصحابه، إلى أن استولت طالبان على مقاليد الحكم وبدأت تعلن بشكل متفرّق وغير رسمي عن نيتها في تغيير النهج الذي اتبعته ما قبل العام 2001 ورغبتها في بناء دولة تستطيع أن تؤمن حياة كريمة لأبنائها وعلاقات طيبة مع جيرانها والعالم، مازلنا ننتظر والعالم أجمع ينتظر أن تقترن الأقوال بالأفعال في كابول الحزينة على أبنائها الذين تحولوا إلى أشلاء التصقت بعجلات طائرة أميركية وقد تشبثوا بها لمغادرة البلاد ولو انتحاراً في الفضاء طلباً لسراب الحرية.

وبانتظار التسويات السياسية التي وعدت بها طالبان يجب أن يعي الجميع أن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بإشراك المرأة والمحافظة على مكتسباتها بعيداً عن أي محاولة لإعادتها إلى عهد الظلمات والتعنيف والإهمال. لذلك فإن تحقيق العدالة للنساء والفتيات الأفغانيات لا يقل أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة عن أهمية المحادثات الجارية لصياغة حكومة شراكة وطنية لا يتفرّد فيها الطالبانيون بمقاليد الحكم والقرار.

وسيكون من الخطأ الفادح أن تنأى الولايات المتحدة بنفسها عن خارطة طريق واضحة للسلام في أفغانستان تحمي المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية ومستقبل النساء والفتيات، وتؤكد أهمية الحفاظ على حقوق المواطنة المتساوية التي يضمنها دستور البلاد ما لم تعطله طالبان حين اعتلائها رسمياً سُدّة الحكم.

إنما الأفيون دين طالبان

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

من البساطة بمكان أن نفهم عدم المبالاة التي تبديها حركة طالبان بوصفها الحاكم الجديد لأفغانستان، إزاء القرارات الدولية المتعلقة بإيقاف كل المساعدات والتمويلات المالية المرصودة لبلد يعيش أصلا على الدعم الخارجي.

لأنها وببساطة أيضا وضعت يدها على مصادر الدخل المربحة للغاية وحصلت على الجائزة الاقتصادية، فأرض أفغانستان لا تفقد خصوبتها لزراعة الحشيش، دعك من الوعود الاقتصادية الأخرى بإعلان دول مجاورة مثل الصين وباكستان استعدادها للتعامل التجاري مع كابول.

من المهم معرفة أن أفغانستان تعتمد على أربعة مليارات دولار سنويا من المساعدات الدولية، ويقوم المانحون الأجانب بتغطية 75 في المئة من الإنفاق الحكومي.

لكن لم يشغل بال قادة الحركة الإرهابية إعلان صندوق النقد الدولي تعليق المساعدات المرصودة لأفغانستان، بعد أن كان من المقرّر أن يحرّر دفعة أخيرة من المساعدات في إطار برنامج تمت المصادقة عليه بإجمالي قدره 370 مليون دولار.

كما أنه لم يتضح بعد مستقبل تمويل البنك الدولي لعشرين مشروعا تنمويا بمجموع 5.3 مليار دولار.

بينما أعلنت شركة "ويسترن يونيون" المتخصّصة بالحوالات المالية أنّها علّقت مؤقتا كل التحويلات المالية إلى أفغانستان، وندرك أثر ذلك عندما نعرف أنّ هذه التحويلات تشكّل مصدر تمويل حيوي للسكان يوفرها الملايين من الأفغان في الخارج لأسرهم داخل البلاد.

كل هذه الأخبار لا تبدو سيئة لطالبان مع أنها أكثر من كئيبة بالنسبة إلى الأفغان، إذا عرفنا أن البلاد الفقيرة تعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية. لأن الحركة المتطرفة التي صمدت عشرين عاما في تمويل نفسها ومقاتلة القوات الأميركية، بدأت في التحرك لإغراق الغرب بالهيروين.

لنتذكر التصريح الشهير لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير في مؤتمر حزب العمال بعد أسابيع من الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، بأن أكبر مخزون للمخدرات في العالم موجود في أفغانستان وتسيطر عليه حركة طالبان. مؤكدا أن 90 في المئة من الهيروين في الشوارع البريطانية مصدره أفغانستان.

كذلك تبدو حقول الأفيون بالنسبة إلى طالبان الحاكم الجديد، مصدرا حيويا بديلا لأموال المساعدات الدولية، فلنترقب طرق إيصال الهيروين الأفغاني بماركة طالبان الإسلامية، خصوصا وأن مافيا المخدرات مستعدة لتعزيز تلك التجارة القاتلة، عبر إيران ودول جنوب آسيا.

قبل أن تستولي طالبان على العاصمة كابول كانت تحصل على ما بين عشرين إلى أربعين في المئة من تمويل نشاطها من الأفيون، وعلينا أن نضع نسبة تمويل جديدة من اقتصاد المخدرات بعد أن استحوذت على البلاد برمتها. إياك أن تتذكر تطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها الهدف الأعلى المعلن عند حركة طالبان، عند التطرق إلى اقتصاد المخدرات فـ"الضرورات تبيح المحظورات" وفق كل الفقهاء المسلمين!

الواقع أن معركة منع تدفق الهيروين الأفغاني إلى شوارع دول الغرب "قد بدأت للتو" وفق تقرير لصحيفة تلغراف البريطانية.

يكفي أن نعرف أن حدود أفغانستان مع إيران تمتد على 900 كيلومتر، لنتأكد أن طريق الخشخاش والأفيون والحشيش أطول بكثير من قدرة العالم على إقفاله.

كما تبدو خيارات جيران أفغانستان أكثر من مؤلمة، فإما أن يستمروا في تلك التجارة، وعندها يمنحون طالبان المزيد من القوة والشرعية السياسية وهذا ما سيحصل على الأغلب، أو يحرمون أنفسهم من العائدات الضخمة ويقبلون بالضرر الاقتصادي المؤلم.

خذ إيران على سبيل المثال. فتقدر مكاسب طالبان العام الماضي بـ84 مليون دولار من فرض الضرائب فقط على الأفغان الذين يتاجرون مع إيران بالبضائع المشروعة، بينما طالبان وحدها قادرة على حساب أرباحها من تجارة المخدرات مع إيران، سواء ما روّج داخل إيران نفسها أو باعتبارها طريق عبور.

اليوم تسيطر طالبان على المعابر الحدودية الثلاثة الرئيسية لأفغانستان مع إيران. وهذا يعني أن هناك أكثر من ملياري دولار سنويا ستهبط في جيوب الحركة المتطرفة غير تجارة المخدرات.

شبح الماضي الأكثر قتامة بدأ يتضح اليوم على أفغانستان أرض المقايضات المشبوهة وفق هال براندس مؤلف كتاب "من برلين إلى بغداد: بحث أميركا عن الغرض في عالم ما بعد الحرب الباردة" ومفاتيح سوق المخدرات التي تدرّ أموالا هائلة بيد طالبان، بينما بدأت تقارير عن فظائع الحركة بالظهور، وكل الكلام عن تغيّرها مجرد تثبيت الحال لحين الإمساك الكامل بزمام الحكم.

ذلك ما يؤكده تعليق رابطة الجرائم المالية الدولية التي وصفت الوضع الحالي في أفغانستان "يتطور إلى سيناريو عالي المخاطر لفرق الامتثال لمكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية في جميع أنحاء العالم".

في المقابل دخلت دول الغرب وفق كل التصريحات المعلنة لقادتها، في ما يمكن أن نسميه دون تردد بـ"عصر الانكفاء" منذ أن انصاع أولئك القادة إلى ذريعة الرئيس الأميركي جو بايدن برفض الحرب الأبدية "وكأن الحرب انتهت!"، ففي الوقت الذي أخلت فيه القوات الأميركية وقوات الناتو معسكراتها في أفغانستان، كانت طالبان تفتح الطرقات لتأمين تجارتها مع العالم في حرب المخدرات التي ستكون منتصرة فيها بمجرد استذكار تصريح بلير السابق!

كل ذلك يبرّر العودة إلى كلام سابق لهال براندسال، البروفيسور في جامعة جون هوبكنز الأميركية، الذي قاله قبل سنة تقريبا واصفا أفغانستان بأرض المقايضات المشبوهة التي فضّل أن يُنظر إليها، لا على أنها لعبة أخلاقية وإنما كمأزق للسياسة الخارجية بحيث أن كل الخيارات سيئة.

طالبان قبل أن تستولي على كابول كانت تحصل على أربعين في المئة من تمويل نشاطها من الأفيون الآن، علينا أن نضع نسبة جديدة أعلى بعد أن استحوذت على البلاد برمتها